

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1506

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس 13 حزيران/يونيه 2019، الساعة 10/10.

الرئيس: السيد خورخي فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-17019(A)



* 1 9 1 7 0 1 9 *

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة السادسة بعد الخمسمائة والألف لمؤتمر نزع السلاح. وكما أُعلن بالأمس، سنعقد هذا الصباح اجتماعاً مواضيعياً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وخلال هذا الاجتماع، سيخاطب الجلسة العامة السيد أندريه بيلوسوف، نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي، والسيد غييرم دي أغيار باتريوتا، السفير ورئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فضلاً عن السيد دانيال بوراس، ممثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وأقترح أن نحري، بعد انتهاء العروض، بقية المناقشة الموضوعية لهذا اليوم في إطار غير رسمي. ولهذا، وبعد أن يتكلم المشاركون في حلقة النقاش، أعترزم تعليق الجلسة العامة الرسمية وإعطاءهم الكلمة لإجراء مناقشة غير رسمية. وبعد المناقشة، سأرفع الجلسة غير الرسمية وأستأنف الجلسة العامة الرسمية حتى يتسنى للوفود التي تطلب أخذ الكلمة فعل ذلك.

وقبل أن نستمتع إلى المشاركين في حلقة النقاش ونبدأ في مناقشة مواضيع اجتماعنا المواضيعي، أود أن أعطي الكلمة للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات أو تعليقات بشأن مسائل أخرى غير منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبرنامج العمل المقترح. والوفد الأول على قائمة المتكلمين هو وفد الاتحاد الروسي. صاحب السعادة، لكم الكلمة.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، الزملاء الموقرون، كما تعلمون، في 5 حزيران/يونيه، اجتمع رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، ورئيس جمهورية الصين الشعبية، شي جينينغ، للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإقامة العلاقات بين البلدين. وخلال الاجتماع، وقّع الزعيمان بياناً مشتركاً حول تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي المعاصر. ويركز البيان على المسائل المرتبطة بالأمن الدولي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، ويستجيب من خلاله الشعبان للتغيرات الهائلة التي عرفها هذا المجال خلال السنوات الأخيرة. كما يحدد الأسباب التي تمخضت عنها التحديات الراهنة التي تواجه الأمن الدولي. وهو يُسلّط الضوء على الخطوات المدمرة التي اتخذتها بعض الدول لتفكيك الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ومن شأن هذه الخطوات أن تؤدي، في المستقبل القريب، إلى تآكل نهائي لوضع السلم والأمن الدوليين الهش أصلاً. وفي هذا الصدد، يؤكد البيان من جديد التزام البلدين بالمعاهدات والاتفاقيات الأساسية للأمن الدولي.

ويعكس بيان 5 حزيران/يونيه طبيعة مواقف البلدين الثابتة والحازمة من المسائل الأكثر إلحاحاً المدرجة في جدول الأعمال الدولي. ويظهر هذا الثبات من خلال استناد البيان إلى بيانات مماثلة بشأن الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي العالمي التي سبق لقادة روسيا والصين الإدلاء بها. ويُبرز البيان كذلك بوضوح الروابط الوثيقة بين نهجي البلدين والقرارات التاريخية المتخذة في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ويمكن استشفاف هذه الروابط الوثيقة من مسائل من قبيل تعزيز هيكل عدم الانتشار النووي على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والتصدي للمحاولات الرامية إلى تفويض سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو المشاركة في أنشطة تثير تساؤلات بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ومنع إنشاء آليات تتجاوز مجلس الأمن. ولا تزال المبادئ التي وضعت في عام 1978 موضوعية ووثيقة الصلة بأغراض تحديد الأسلحة وعدم الانتشار، ومن ثمّ، ضمان السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وشدد البيان على أهمية ضمان الأمن على أساس متساو وشامل لجميع المشاركين في عملية نزع السلاح ونُظّم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة. وثمة ضرورة ملحة لإقامة حوار متعدد الأطراف مستمر والحفاظ عليه بغية تجاوز الخلافات وإيجاد حلول توافقية للمشاكل المرتبطة بهذا

المجال. وفي ظل الظروف السائدة، جرى التركيز على ضرورة اتخاذ تدابير سياسية ودبلوماسية لحل المسائل المثيرة للجدل. ووجه زعيما البلدين نداءً لمعالجة الشواغل المتبادلة عبر تنظيم مشاورات وبناء الثقة وتجنب حالات سوء الفهم والقرارات الاستراتيجية المضللة ودعم وتعزيز تعددية الأطراف في جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، مع اضطلاع الأمم المتحدة وآلياتها لنزع السلاح بالدور المحوري في ذلك.

وقد كان البيان المشترك مثلاً حياً آخر على قدرة الدول ذات الثقافات والخلفيات التاريخية المختلفة على التوصل إلى تفاهم بشأن أكثر المسائل حساسية في جدول الأعمال الدولي وتكوين نظرة مشتركة بشأنها. وكان المنطلق ولا يزال الهدف المشترك المتمثل في صون السلم الدولي، وتعزيز الأمن العالمي والاستقرار الاستراتيجي والإعراب عن رغبة حقيقية في بلوغ هذا الهدف لصالح البشرية جمعاء.

سيدي الرئيس، نطلب إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح أن تصدر البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر. وأشكركم على حسن استماعكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير الاتحاد الروسي على بيانه الهام. والمتكلم التالي على قائمتي هو سفير الصين. وأدعوكم سيدي إلى أخذ الكلمة.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، يعرب الوفد الصيني عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به اللحظة الممثل الدائم للاتحاد الروسي، السفير غاتيلوف، بشأن البيان المشترك الصادر عن الرئيسين الصيني والروسي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض التعليقات الإضافية ليتسنى فهم البيان المشترك بصورة أفضل.

في 5 حزيران/يونيه، قام رئيس الصين، شي جينبينغ، ورئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، معاً بتوقيع وإصدار البيان المشترك الصادر عن جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي بشأن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي المعاصر. وهي المرة الثانية منذ عام 2016 التي يُصدر فيها رئيسا دولتي الصين والاتحاد الروسي بياناً مشتركاً بشأن الاستقرار الاستراتيجي العالمي، وهو أمر بالغ الأهمية عملياً وله مغزى استراتيجي عميق.

إن الوضع الدولي يتسم اليوم بتزايد الشكوك وعدم الاستقرار. وقد أسفرت النزعة الانفرادية والتسلط الذي تنهجه قوة كبرى عن سلسلة من العواقب السلبية. وقُوض الاستقرار الاستراتيجي الدولي، وأخذ نظام تعددية الأطراف في التآكل، وأصبحت البقعة الإقليمية الساخنة أكثر خطورة، وبرزت تحديات أمنية جديدة لا نهاية لها. وأمام التحديات غير المسبوقة، يشير البيان المشترك الصادر عن زعيمَي الصين والاتحاد الروسي إلى السبل التي يمكن لبلديهما سلكها لزيادة تعزيز التعاون الاستراتيجي في حقبة تاريخية جديدة ويساعد على بناء الثقة في عالم يسوده عدم اليقين.

وهكذا، أظهرت الصين والاتحاد الروسي عملياً إحساسهما بالمسؤولية عن دعم الأمن والاستقرار العالميين. والنظام الثنائي لمعاهدة نزع السلاح النووي الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على مدى العقود الأخيرة جزء هام من نظام الأمن العالمي. وأمام الوضع الجديد، يؤكد كل من الصين والاتحاد الروسي في بيانهما أنه على الدول النووية التخلي عن عقلية الحرب الباردة والمقارعات الخاسرة، والتوقف عن التطوير الشامل للشبكات العالمية المضادة للقذائف التسيارية، وتقليص دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن القومي، وهو ما يقلل من خطر نشوب حرب نووية على نحو فعال. ويؤكد الجانبان من جديد ضرورة الامتنال للصكوك القانونية الدولية والحفاظ على توافق الآراء الدولي في ميدان نزع السلاح النووي. وهما يكرران التأكيد على أنه ينبغي للأطراف في معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى أن تبذل قصارى جهدها لإعادة بث الحياة فيها

وتقديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ويعزز التزام الصين والاتحاد الروسي الجلي بالحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي الثقة المتبادلة بين البلدان الرئيسية بشأن المسائل الاستراتيجية ويساعدها على الوفاء بالتزاماتها الأمنية الدولية.

وقد أبدت الصين والاتحاد الروسي دعماً قوياً لتعددية الأطراف. وفي عصر تسوده العولمة، لا يمكن لأي بلد أن يتعامل بمفرده مع جميع أشكال التحديات العالمية، كما لا يمكن لأي بلد أن يحقق الأمن المطلق في بيئة قائمة بذاتها. وقد أظهر كل من الصين والاتحاد الروسي دعمهما لتعددية الأطراف من خلال إجراءات عملية. فالبلدان يعربان، في البيان، عن تأييدهما للدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة والآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح في العملية الدولية لتحديد الأسلحة، والتمسك بالمعاهدات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة وتعزيزها، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وتوطيد النظام الدولي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وفي ظل الظروف الراهنة، يساعد دفاع الصين والاتحاد الروسي الثابت عن تعددية الأطراف على احتواء الاتجاه نحو الانفرادية، ويدعم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويكفل المصالح الأمنية المشروعة لجميع البلدان من خلال التعاون الدولي.

وفي الوقت الحاضر، يزداد الوضع سوءاً في البقع الساخنة الدولية والإقليمية، وهو ما يؤثر على السلم والأمن الدوليين والإقليميين. ولطالما كانت الصين والاتحاد الروسي جهتين فاعلتين هامتين، وهو ما يدل على تصميمهما الراسخ على الدفع قدماً بالتسويات السياسية في البقع الإقليمية الساخنة. وهما يؤكدان في البيان تأييدهما لقرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة ومعارضتهما لاستخدام الجزاءات من جانب واحد والولايات القضائية الطويلة القبضة، ويدعوان جميع الأطراف إلى مواصلة التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية وحل الجدل الدائر حول الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية بطريقة مناسبة، في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتؤيد الصين والاتحاد الروسي بشدة تسوية المشاكل في البقع الإقليمية الساخنة من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، وهو نهج يفضي إلى تحقيق السلم والعدالة الدوليين. وهما يدعوان إلى الاستعاضة عن المواجهة بالتعاون، وعن الإكراه بالتفاوض، والتمسك بسلطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتعزيز السلم والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ولقد أعربت الصين والاتحاد الروسي بوضوح عن عزمهما على مواجهة تحديات أمنية من نوع جديد. فمع تغير الزمن، يمضي الابتكار العلمي والتكنولوجي قدماً بسرعة مذهلة، بما يصب في مصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان. ومع ذلك، فإن التطور العلمي والتكنولوجي سيف ذو حدين. وإن للتطبيقات العسكرية للتكنولوجيات الناشئة في الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي أثر كبير على الأمن الدولي، ويجب معالجة الأمر على نحو مناسب. وتدعو الصين والاتحاد الروسي في بيانهما إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية وإجراء مفاوضات وإبرام صك دولي ملزم قانوناً لمنع التسليح وحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وكذلك استخدام الأمم المتحدة كمنصة لدراسة الأثر المحتمل للتطورات العلمية والتكنولوجية على الأمن الدولي والنظر في وضع قواعد قانونية تحكمها، وضمان مشاركة جميع الأطراف على قدم المساواة. ولمواجهة الأنواع الجديدة من التحديات الأمنية، تدعو الصين والاتحاد الروسي إلى التعاون، الذي سيعزز الاستخدام السلمي للتكنولوجيات الجديدة، ودعم التعاون الدولي والحوكمة في المجالات الأمنية الجديدة.

سيدي الرئيس، إن الوضع الأمني الدولي والاستقرار الاستراتيجي العالمي يمران بمنعطف حاسم. وفي سبيل الدفاع عن السلم والأمن العالميين وتعزيز التنمية المشتركة، تضطلع الصين والاتحاد الروسي بدور "مرسئي الاستقرار"، ليس فقط من أجل مصلحتهما المشتركة، بل وكذلك للوفاء بالتوقعات المشتركة للمجتمع الدولي. وأود اغتنام هذه الفرصة لأؤكد أن البيان المشترك الصادر عن زعمي الصين والاتحاد الروسي ليس موجهاً ضد أي دولة بعينها، وإنما ضد عقلية الحرب الباردة، والانفرادية، والعقلية والسياسات والممارسات التي تتجاهل العدالة الدولية والاستقرار الاستراتيجي والآليات الدولية القائمة. والصين والاتحاد الروسي ليسا ملتزمين فقط بحماية مصالحهما المشتركة، بل بالاستقرار الاستراتيجي العالمي، والسلام والأمن الدوليين، والمصالح المشتركة للمجتمع الدولي قبل أي شيء. وفي هذا الصدد، نعتبر جميع البلدان شركاء متساوين. وغني عن القول إنه ينبغي لنا أيضاً أن نكون شركاء في جهد مشترك للدفاع عن تعددية الأطراف.

وسيعمل الوفد الصيني والوفد الروسي مع وفود الدول الأعضاء الأخرى في المؤتمر على تعزيز أعمال المؤتمر على نحو إيجابي وبناء ومسؤول، من أجل وضع برنامج عمل شامل ومتوازن في أقرب وقت ممكن واتخاذ ترتيبات محددة للعمل الموضوعي بشأن القضايا المتعلقة والعاجلة. وأنا شخصياً وفريقي أيضاً على استعداد للعمل مع زملائنا من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا وأفريقيا لمواصلة العمل بنشاط على تعزيز آلية التعاون الخاصة بالدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، والعمل دون كلل لصون الاستقرار الاستراتيجي العالمي، وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وشكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكرك، سعادة السفير، على بيانك الهام، وأعطي الكلمة الآن لممثل الكامبيون المقرر للإدلاء ببيان باسم مجموعة الـ 21.

السيد أومو (الكامبيون) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، باسم مجموعة الـ 21.

تؤمن مجموعة الـ 21 أن تكنولوجيا الفضاء أصبحت بالفعل جزءاً لا غنى عنه ولا يتجزأ من حياتنا اليومية. ولم يسبق قط أن كانت المعلومات والاتصالات والأعمال المصرفية والمعاملات الاقتصادية والملاحية، بل وحتى عمليات صنع القرارات السياسية والاستراتيجية، تعتمد إلى هذا الحد على التكنولوجيات الفضائية التي تشهد هي ذاتها نمواً سريعاً.

وتكرر المجموعة تأكيدها أن الفضاء الخارجي وغيره من الأجرام السماوية تراث مشترك للبشرية ويجب استخدامها واستكشافهما بروح من التعاون بما فيه منفعة للبشرية جمعاء ولمصلحتها. وتؤكد المجموعة من جديد أن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وغيره من الأجرام السماوية الأخرى ينبغي أن يكونا للأغراض السلمية فقط وأن يُضطلع بهما لفائدة جميع البلدان ولصالحها، بغض النظر عن درجة تنميتها الاقتصادية أو تطورها العلمي.

وتؤكد المجموعة أن الاستخدام المتزايد للفضاء الخارجي يتطلب من جميع الدول أن تتخذ إجراءات تكفل زيادة الشفافية وتعزيز تدابير بناء الثقة وتحسين المعلومات. وترى المجموعة أنه يقع على عاتق جميع الدول التي تمتلك قدرات كبيرة في مجال الفضاء مسؤولية خاصة عن الإسهام بنشاط في تحقيق الهدف المتمثل في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح في هذا الفضاء. ويتعين على جميع الدول الإحجام عن اتخاذ أي إجراءات تتعارض مع ذلك الهدف ومع المعاهدات القائمة ذات الصلة، حرصاً على صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزاً للتعاون الدولي.

وتسليم المجموعة بأن من شأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أن يحول دون تعرض السلم والأمن الدوليين لخطر جسيم. وتؤكد المجموعة على ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير التي تنطوي على أحكام تحقق مناسبة وفعالة منعاً لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه.

وتؤكد المجموعة على الأهمية والضرورة الملحة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وعلى الأهمية العظمى للامتناع، على نحو صارم، للنظام القانوني القائم المتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء الخطر المتزايد الذي يطرحه تسليح الفضاء الخارجي، بما في ذلك الآثار السلبية لتطوير منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية ونشرها والسعي نحو امتلاك تكنولوجيات عسكرية متقدمة يمكن نشرها في الفضاء الخارجي، وهو ما أسهم، ضمن جملة أمور، في زيادة إضعاف الجهود الرامية إلى تهيئة مناخ دولي يشجع على نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي.

وتؤكد المجموعة أن جميع الدول تتحمل مسؤولية الامتناع عن الاضطلاع بأي أنشطة قد تقوض الهدف الجماعي المتمثل في الحفاظ على الفضاء الخارجي خالياً من أسلحة الدمار الشامل وجميع ما سواها من أشكال التسليح لضمان إتاحة فوائده للجميع.

وترى المجموعة أن اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف تعطي للدول الأطراف آليات للتشاور فيما بينها والتعاون معاً لحل أي مشاكل قد تنشأ فيما يتعلق بأهداف أحكام تلك الاتفاقات أو بتطبيق تلك الأحكام، وأنه يمكن كذلك الاضطلاع بهذا التشاور والتعاون من خلال إجراءات دولية مناسبة داخل إطار الأمم المتحدة ووفقاً لميثاقها.

وقد أصبحت مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أشد إلحاحاً بسبب الشواغل المشروعة من أن الصكوك القانونية القائمة غير كافية للردع عن زيادة عسكرة الفضاء الخارجي أو منع تسليحه. وتؤكد المجموعة من جديد كذلك اعترافها بأن النظام القانوني الساري على الفضاء الخارجي لا يكفل في حد ذاته وبمفرده منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولهذا الغرض، تشدد المجموعة على ضرورة توطيد هذا النظام وتعزيزه وزيادة فعاليته.

وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة من جديد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح في المجتمع الدولي، وأنه يضطلع بالدور الرئيسي في إجراء مفاوضات موضوعية بشأن القضايا ذات الأولوية في مجال نزع السلاح. ومن ثم، تعتقد المجموعة أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يشرع دون إبطاء في إجراء مفاوضات بشأن المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وبينما ترحب المجموعة باعتماد الجمعية العامة القرار 30/73 المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، فإنها تشير إلى ورود الملاحظات التالية المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح في القرار:

أولاً، يضطلع مؤتمر نزع السلاح بالدور الرئيسي في التفاوض بخصوص عقد اتفاق أو اتفاقات متعددة الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه. وثانياً، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينشئ فريقاً عاملاً في إطار بند جدول أعماله المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام 2019.

وتخطط مجموعة الـ 21 علماً باكتمال أعمال فريق الخبراء الحكوميين واعتماد دراسة عن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، وفقاً للمطلوب في قرار الجمعية العامة 68/65 بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. والمجموعة، إذ تشدد على أولوية إجراء مفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانوناً

لتعزيز النظام القانوني الدولي للفضاء الخارجي، تسلم بأن التدابير العالمية والشاملة لكفالة الشفافية وبناء الثقة، التي يُتوصَّل إليها عن طريق إجراء مشاورات دولية واسعة النطاق، يمكن أن تكون تدابير تكميلية هامة. وتدرك المجموعة قيمة اتخاذ تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة، بما فيها وضع مدونة قواعد سلوك غير ملزمة قانوناً في تعزيز الثقة بين الدول. بيد أنه لا يمكن الاستعاضة بتدابير طوعية من هذا القبيل عن وضع معاهدة مُلزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلُّح في الفضاء الخارجي.

وترحب المجموعة بالنسخة المحيَّنة من نص مشروع المعاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، التي قدمها الاتحاد الروسي والصين معاً إلى مؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه 2014. وهذه المبادرة إسهامٌ بَناءٌ في أعمال مؤتمر نزع السلاح وأساسٌ جيدٌ لإجراء مناقشاتٍ من أجل اعتماد صك دولي ملزم.

وترحب المجموعة باعتماد الجمعية العامة في 5 كانون الأول/ديسمبر 2018 القرار 31/73 المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي".

وترحب المجموعة أيضاً باعتماد الجمعية العامة، في 24 كانون الأول/ديسمبر 2017، القرار 250/72 المعنون "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، الذي حث مؤتمر نزع السلاح على الشروع فوراً في مفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك بشأن جملة أمور منها منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وتعرب المجموعة عن تقديرها للعمل الذي أنجزه فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بالقرار المذكور، وتأسف لكونه لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقريره النهائي.

وتحيط مجموعة الـ 21 علماً بالمناقشات غير الرسمية الموضوعية والتفاعلية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي التي نُظِّمت في مؤتمر نزع السلاح من 11 إلى 13 حزيران/يونيه 2014 عملاً بالجدول الزمني لأنشطة دورة عام 2014 (الوارد في الوثيقة CD/1978)؛ وتلك التي نظمت يومي 13 و 20 آب/أغسطس 2015، عملاً بالجدول الزمني لأنشطة دورة عام 2015 (الوارد في الوثيقة CD/2021)؛ ثم تلك التي نظمت من 14 إلى 16 حزيران/يونيه 2017 في إطار الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً، المنشأ بموجب المقرر الوارد في الوثيقة CD/2090؛ وتلك المعقودة في عام 2018 في الهيئة الفرعية 3، عملاً بالمقررين الواردين في الوثيقتين CD/2119 و CD/2126.

وشكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): هل هناك أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة؟ لا يبدو أن أحداً يود ذلك. وبذلك، أرحب ترحيباً حاراً بالسفير أندريه بيلوسوف، نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): شكراً سيدي الرئيس. دعوني أبدأ بتنبية صغير ولكنه مهم. أنا لست سفيراً بعد، ولكنني أفترض أن جميع من هنا سفراء مستقبليون محتملون. وآمل أن تتمكن تلك الصفة أيضاً من العمل معاً على المسائل التي سنتطرق لها، بما فيها المسائل التي نحن بصدد مناقشتها اليوم.

وقبل أن أتوجه مباشرة إلى تقريرتي المرتبط بموضوع الجلسة العامة لهذا اليوم، أود أن أثير البيان الذي أدلى به في جلسة عامة مؤخراً زميلي من وفد باكستان، عثمان جادون. وهو يتعلق بالبيان المشترك الصادر عن الاتحاد الروسي وباكستان، الذي وقَّع في 22 أيار/مايو على هامش الاجتماع الوزاري المعقود في منظمة شنغهاي للتعاون، بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ويرحب الاتحاد الروسي بقرار باكستان التقييد تقييداً تاماً بالمبادرة الرامية إلى الحفاظ على الفضاء

الخارجي للأغراض السلمية. وتؤكد هذه الخطوة التي اتخذتها قيادة باكستان التزامها بالتصدي لأكثر التحديات صعوبة في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار وتصميمها على مواصلة العمل مع الدول الأخرى لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

والمبادرة - أو الالتزام السياسي - فيما يتعلق بعدم المبادرة بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي هي الخطوة العملية والمتعددة الأطراف الوحيدة التي تتخذ لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، ومن ثم منع حدوث سباق تسلح فيه. وقد تعهدت إحدى وعشرون دولة الآن بعدم البدء بإطلاق أسلحة إلى الفضاء، وهي مستعدة للإسهام في تعميم هذه المبادرة الهامة على الصعيد العالمي. وتطلق الدول المشاركة، عند وضعها لهذه التعهدات، من وعيها بالعواقب الكارثية المحتملة لنشر الأسلحة واستخدامها في الفضاء الخارجي وبضرورة اتخاذ إجراءات عملية ومتعددة الأطراف عاجلة لضمان ألا يتحقق هذا السيناريو السلبي. ويدعو الاتحاد الروسي مرة أخرى جميع الدول إلى الانضمام إلى المبادرة ومواصلة البحث المشترك عن سبل للحفاظ على الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة.

سيدى الرئيس، بالنيابة عن الاتحاد الروسي وباكستان، أطلب إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح نشر البيان الروسي الباكستاني المشترك بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي باعتباره وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر. وأشكركم على حسن استماعكم.

والآن، أود الانتقال مباشرة إلى موضوع جلستنا العامة لهذا اليوم، ولكني أرغب قبل ذلك في الاعتذار مسبقاً للرئيس، لأنني قد أحتاج إلى وقت أطول بقليل مما هو متاح لكل متحدث للتطرق للنقاط التي يتضمنها بياني.

سيدى الرئيس، الزملاء الموقرون، أود في البداية أن أعرب عن امتناني للرئاسة الفنزويلية لتنظيمها الجلسة العامة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو أمر نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة التركيز عليه على نحو وثيق. ويرجع ذلك، أولاً، إلى كون الفضاء حالياً هو البيئة الوحيدة المتبقية التي تُزاول فيها الأنشطة البشرية دون أن تطلها صراعات القوة والتوتر السياسي والمواجهات العسكرية التي عادة ما تعرفها العلاقات الدولية على سطح الأرض، والتي تساهم في نشوب صراعات مسلحة بدرجات متفاوتة من الشدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وثانياً، يملئ ذلك الاعتماد المتزايد للتنمية المستدامة ورفاه كل بلد على حدة والبشرية ككل على استخدام تكنولوجيات الفضاء وعلى الفوائد الناتجة عن الاستخدام المتزايد للفضاء القريب من الأرض. وإن تزايد عدد المشاركين في الأنشطة الفضائية والمشاركة النشطة في هذه الأنشطة للجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك ممثلو قطاع الأعمال، يجعل من الأهمية بمكان الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه بيئة خالية من النزعات يسودها التعاون المتعدد الأطراف والتفاعل الوثيق بين الجهات الفاعلة في مجال الفضاء.

وثالثاً، إن إدراج الفضاء الخارجي في التخطيط العسكري، بغض النظر عن أهداف هذا الأخير، سيفسح المجال ولا شك أمام مجموعة كاملة من التهديدات الأمنية سواء في الفضاء الخارجي نفسه أم هنا على الأرض. وإن رغبة دولة ما في اكتساب مزايا خاصة في الفضاء وعلى الأرض من خلال إطلاق أسلحة بغرض نشرها في مدار أرضي منخفض أمر محفوف بخطر اتخاذ دول أخرى تدابير انتقامية. وقد تكون تلك التدابير متناظرة، على افتراض أن الدولة المستجيبة قد طورت قدرات فضائية وعسكرية، أو غير متناظرة، بحيث تمكن بلداً ذا قدرات فضائية متواضعة من الاستجابة لتهديد فضائي لأمنه القومي، في حال لزم الأمر.

وقامت معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 على أساس عدم جواز تحويل الفضاء إلى ساحة للمواجهة المسلحة وضرورة تجنب أن يصبح الفضاء مصدراً للمخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وهو ما قد يجر الإنسانية إلى أعتاب كارثة عالمية. والاتحاد الروسي على اقتناع بأن القواعد والمبادئ الواردة في هذا الصك الأساسي لقانون الفضاء المعاصر لا تزال مجدية وضرورية.

ونحن نختلف اختلافاً قاطعاً مع الرأي الآخذ في الانتشار الذي يفيد بأن المعاهدة أصبحت متقادمة ومتجاوزة على نحو ميثوس منه كونها وُضعت في ظروف تختلف عن التي نعيشها اليوم. وإذا قبلنا هذه الاعتبارات بعيدة المدى و"المبتكرة"، فإن ذلك يعني أننا، نحن الأطراف في المعاهدة، نتخلى عن موقفنا المبدئي بأن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ينبغي أن يكون للأغراض السلمية، وأن الأنشطة الفضائية نفسها ينبغي أن تجرى بهدف صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون الدولي، وتوسيع نطاق التفاهم بين الدول. وعلاوة على ذلك، فإنها ستعطي الدول الحق في تجاهل الحاجة إلى ألا تخلق أنشطتها في الفضاء الخارجي عقبات أو صعوبات أخرى أمام أنشطة الدول الأخرى. وسيعني ذلك أننا ندير ظهورنا للإجراء الذي تقدمه المعاهدة للدخول في حوار لمعالجة القضايا والشواغل الناشئة.

وإذا تخَلَّينا عن كل هذا، سيكون من المعقول أن نتساءل عما سنحصل عليه في المقابل. ويمكن العثور على جزء من الإجابة على هذا السؤال بتحليل أنماط التفكير الحالية في ميدان الأمن في الفضاء. وأود أن أسترعي الانتباه إلى المفهوم الذي يُروَّج له بنشاط في محافل أخرى ذات الصلة، والذي يصور الفضاء الخارجي كبيئة متنازع عليها. ويتعارض هذا المفهوم مع النظر إلى الفضاء الخارجي بوصفه تراثاً مشتركاً للبشرية، ومبدأ الوصول إلى الفضاء الخارجي على قدم المساواة ومن دون تمييز، وتطوير الفضاء للأغراض السلمية. ونرى أن التطور المنطقي لهذا المفهوم الذي يبدو غير ضار هو النهج الجديد الذي تتبعه فرادى الدول التي ترى في الفضاء الخارجي مسرحاً للحرب في المستقبل، وهو نهج أدى بالفعل إلى تطوير وسائل الحرب في الفضاء. ويمكن أن يتضمن ذلك أيضاً إعادة النظر في الممارسات الأمنية في مجال الفضاء، بما في ذلك أمن الموجودات والعمليات الفضائية، وأن يستتبع استخدام القوة للرد على التهديدات الصريحة، والأهم من ذلك، التهديدات المتصورة. وتجرى في هذا السياق، بكل جدية، مناقشة إمكانية استخدام تدابير ووسائل وقائية، بما فيها ذات الطابع العسكري. ويمكننا أن نواصل مناقشة ضرورة اتخاذ تدابير عملية وحسنة التوقيت لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لو أن الجهود الفكرية المذكورة أعلاه كانت لا تزال مجرد أمثلة عن بحوث نظرية مجتمة. بيد أنها تتخذ حالياً معنى مختلفاً، حيث إن هذه الجهود قد كُرسَت بالفعل في العقائد، ومن ثم فإنها يسترشد بها في خطوات عملية، بما في ذلك تطوير الأسلحة والقدرات الفضائية اللازمة.

وإزاء هذه الخلفية، تكتسي الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أهمية متزايدة. ويزيد الطلب على التدابير الوقائية السياسية والدبلوماسية والقانونية الدولية لتحقيق هذا الهدف، حسبما تؤكد الزيادة المطردة في عدد المشاركين الكاملين في المبادرة المتعددة الأطراف بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي والدعم الواسع النطاق لتلك المبادرة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فمن المثير للقلق أن ذلك هو التدبير العملي الوحيد، حتى الآن، الذي يهدف إلى الحفاظ على الفضاء خالياً من الأسلحة. وندعو أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى اتباع نهج خلاق والتركيز على خطوات إضافية يمكن اتخاذها في هذا الصدد في إطار البند 3 من جدول أعمال المؤتمر. ونحذر الإشارة إلى أن الوقت المتاح أمام المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير وقائية ينفد بسرعة. وإن

عام 2030، الذي من المتوقع أن تظهر فيه أول العناصر القتالية لمنظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف في الفضاء، وفقاً للخطط العسكرية والفضائية للولايات المتحدة، يدنو بطريقة حتمية.

وتبقى روسيا ملتزمة بوضع صك دولي ملزم قانوناً ضمن نطاق مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من شأنه أن يحول دون نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. ونحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد لضمان أن تكون الأنشطة التي تضطلع بها الدول في الفضاء سلمية هو أن تتعهد الدول بذلك بموجب صك من هذا القبيل. وأود أن أشدد على أن البيان المشترك الصادر في 5 حزيران/يونيه 2019 عن الاتحاد الروسي والصين قد أولى اهتماماً خاصاً لهذه المسألة.

وعلى الرغم من كون عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لم يتمخض عن أي نتيجة رسمية، فإننا ننظر بإيجابية إلى العمل الذي اضطلع به أعضاء الفريق. فقد كانت تلك ربما المرة الأولى التي حاول فيها خبراء من 25 بلداً، بمن فيهم الخبراء الذين لديهم آراء متعارضة بشأن ضمان أمن الأنشطة الفضائية والحفاظ على الفضاء خالياً من الأسلحة، بصدق تضيق خلافتهم وإيجاد أرضية مشتركة حول أكثر القضايا إثارة للنزاع. ولن يكون من المبالغة في شيء القول إنهم تمكنوا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى وضع صك ملزم قانوناً وأهمية إقامة صلة لا سبيل إلى كسرها بين هذا الصك ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 وغيرها من مصادر القانون الدولي للفضاء. واتفق الخبراء أيضاً بشأن رؤية مشتركة لجوانب مكونة لصك محتمل، مثل نطاقه، ونطاق الالتزامات التي سينشئها، والتحقق من الامتثال للالتزامات، والتهديدات التي ينبغي أن يستجيب لها هذا الصك، وأهمية تضمين أحكام بشأن التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، بذل أعضاء الفريق والخبراء المدعوون على حد سواء جهود خرافية لتحليل ظواهر متعددة الأوجه من قبيل سباق التسلح في الفضاء، والسبل الممكنة للاستجابة لإمكانية وجود أسلحة في الفضاء التي تصبح حقيقة أكثر فأكثر، وما يتصل بذلك من آثار سياسية وعسكرية وقانونية. ويرد موجز لنتائج هذه الجهود في مشروع الوثيقة الختامية للفريق، والذي يمكن أن يكون بالفعل أساساً للمفاوضات هنا في مؤتمر نزع السلاح.

ومن المؤسف أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعاققت اعتماد تلك الوثيقة. ولم تقم تلك الخطوة سوى بتأكيد استنتاجاتنا ومخاوفنا من أن اعتراضات واشنطن على مشروع المعاهدة الروسي الصيني بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي لا تعدو كونها ذر رماد في العيون تصرف به الولايات المتحدة النظر عن نواياها الحقيقية، وبالتحديد ضمان استمرارها في التمتع بتفويض مطلق، ومن ثم، اتخاذ وضع مهيمن في الفضاء الخارجي.

ومع ذلك، لا يزال مشروع معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، الذي قدمت نسخة مَحْيَنَة منه إلى مؤتمر نزع السلاح قبل خمس سنوات، قيد نظر الدول الأعضاء في المؤتمر. وندعو الوفود إلى عدم تأجيل الأمر، وإنما بدء مفاوضات تقوم على أساس المشروع، مع مراعاة المناقشات التي دارت في فريق الخبراء الحكوميين.

وشكراً على انتباهكم وصبركم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي الموقر، السيد بيلوسوف، على بياناته وتفسيراته الهامة. وآمل، سيدي، أن تقوم حكومتكم قريباً بتعيينكم سفيراً، بصفتكم دبلوماسياً كبيراً، ولأنكم برهنتم اليوم على كونكم خبيراً كبيراً في مسائل نزع السلاح.

وأعطي الكلمة الآن للسفير الموقر غيرم دي أغيار باتريوتا، رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. تفضّلوا سعادة السفير.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً لكم، وبصفتي رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، المنشأ بموجب القرار 250/72، أود أن أشكر رئيس مؤتمر نزع السلاح، السفير الفنزويلي خورخي فاليريو، على منحي فرصة مخاطبتكم خلال هذه الجلسة لإيفائكم ببعض المعلومات وبموجز للعمل المنجز في سياق فريق الخبراء الحكوميين. وأنا لم أحضر بياناً منظماً، ولكنني هنا لإجراء حوار بشأن هذه المسألة بناء على تجربتي كرئيس للفريق في نسخته الأخيرة.

وأود أيضاً الإعراب عن شكري لمنحي شرف المشاركة في هذه الجلسة الحوارية إلى جانب نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مؤتمر نزع السلاح، أندريه بيلوسوف، وكذا دانيال بوراس، ممثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي كان أيضاً عنصراً داعماً هاماً جداً في المناقشات المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو خبير مشهود له في هذا الموضوع.

وكما تدركون جميعاً، طلب القرار 250/72 إلى الأمين العام أن ينشئ فريقاً من الخبراء الحكوميين التابعين للأمم المتحدة، يضم 25 دولة عضواً، ولذلك فقد كانت الأفرقة كبيرة الحجم في الآونة الأخيرة. ويشار إلى البلدان التي شاركت في الفريق بوضوح في جميع الوثائق المرجعية على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وأعتقد أن من المهم التذكير بأننا عقدنا، قبل الدورة الرسمية الأولى للفريق، حلقة عمل في بيجين نظمها وزارة الشؤون الخارجية الصينية ووزارة الشؤون الخارجية الروسية. وحدث ذلك في تموز/يوليه 2018. وكانت تلك مبادرة ممتازة أتاحت لنا الفرصة - للخبراء ولي شخصياً - للتعرف على بعضنا البعض قبل انعقاد الدورة الرسمية الأولى، والحصول على نظرة إجمالية متعمقة بخصوص القضايا التي سنواجهها وتبادل الآراء بشأنها، وتمهيد الطريق وتوضيح كيفية تنظيم المناقشات. وقد جرى ذلك كله في بيجين، قبل الدورة الرسمية الأولى، التي عقدت هنا في جنيف من 6 إلى 17 آب/أغسطس 2018.

وبذلك، قمنا خلال هذه الدورة بإجراء حوار منظم بجدول أعمال وُضع تمهيداً مع الولاية التي كان علينا أن نتناولها. وكما تذكرون، فقد أشارت الولاية بوضوح إلى أنه ينبغي لنا أن نكون قادرين على تقديم عناصر جوهرية لوضع صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وأن نتخذ مشروع المعاهدة القائم بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي كأساس للنظر في هذه المسألة.

وقد نظرنا في ترتيبات عمل الفريق، فبدأنا بالجوانب العامة لصك ملزم قانوناً، ثم انتقلنا إلى العناصر الجوهرية لمثل هذه الصك. وجرّت مناقشات بشأن عناصر الديباجة، والالتزامات الأساسية، والتعاريف، والتحقق، والشفافية وبناء الثقة، وترتيبات التنفيذ والترتيبات المؤسسية، واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والتعاون الدولي، والأحكام الختامية، ثم الاستنتاجات والتوصيات.

وقد أنشئ الفريق من خلال دورتين رسميتين دامت كل منهما أسبوعين. عقدت الأولى من 6 إلى 17 آب/أغسطس 2018، والثانية من 18 إلى 29 آذار/مارس 2019. وفي الفترة الفاصلة بين هاتين الدورتين الرسميتين، استرشدت، بصفتي رئيساً، بقرار عقد اجتماع تعريف في نيويورك، مفتوح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في آخر يوم من كانون الثاني/يناير وأول يوم من شباط/فبراير 2019. وُنظّم هذا الاجتماع بمساعدة من مكتب شؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وقد تَلَوْتُ خلاله تقريراً من إعداد رئيس الفريق مؤخراً 31 كانون الثاني/يناير 2019، وهو

متاح على الموقع الشبكي للمكتب. وقد نُشر الموجز الذي أعده الرئيس عن العمل المنجز خلال الدورة الأولى وأصبح متاحاً، إن شئتم الاطلاع عليه. وقد أرفق في الواقع بالتقرير الإجرائي الختامي لفريق الخبراء الحكوميين بغرض الإعلام، وهو يعرض روح المناقشات التي أجراها الفريق في دورته الأولى وطبيعتها ومضمونها. وخلال تلك الدورة الأولى، عرّجنا على مختلف بنود جدول الأعمال بقدر كبير من التفصيل. واعتقد أن جميع الخبراء قد تحلوا بقدر كبير من الالتزام وشاركوا مشاركة بناءة. وربما كانت تلك المرة الأولى منذ عقدين من الزمن التي اجتمعت فيها الأطراف الرئيسية المهتمة بهذه المناقشات في الواقع وخاضت مناقشة صريحة ومفتوحة، لم تقتصر على مواقفها المعروفة فحسب، وإنما شملت أيضاً استكشاف الآثار التقنية لهذه المواقف وحتى كيفية العثور على نوع من الأرضية المشتركة أو إلى أي مدى يمكن فعل ذلك. وكان العمل ذا قيمة خاصة، وإفادات الرئيس الواردة في تقرير كانون الثاني/يناير 2019 نافذة هامة على تلك المناقشات وتذكيرٌ للمشاركين بالمدى الذي تمكنا من قطعه. وكانت البيئة إيجابية وبناءة للغاية.

ولا بد لي من أن أشير أيضاً إلى أن هذا حدث في أعقاب التقدم المحرز في مجالات أخرى ذات أهمية مماثلة مرتبطة بمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ففي عام 2018، كانت لدينا الهيئة الفرعية 3، والتي كان لي شرف تنسيقها أيضاً، وعلى الرغم من أن الجلسات لم تكن طويلة جداً، فقد كُرسَت سبعة منها لإجراء مناقشات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وكان من الضروري أن تتضمن هذه المناقشات مناقشات عامة وأخرى محددة، فضلاً عن عرض مشروع تقرير والنظر فيه. وبذلك، لم تكن الجلسات السبع جميعها متاحة لإجراء مناقشة حقيقية، إذ كان علينا تقسيم المناقشات إلى نُهج مختلفة لإنجاز العمل، وهو ما يعني أن الوقت كان أضيق كثيراً من أن نحقق نتائج جوهرية. وعلى الرغم من ذلك، تمكنا، انطلاقاً من إسهامات جميع أعضاء المؤتمر ومشاركينهم وتصرفهم الإيجابي، من الخروج بتقرير هام بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في عام 2018، واعتمد ذلك التقرير بالفعل وأرفق بالتقرير الإجرائي للمؤتمر لعام 2018. وهو وثيقة رسمية تساعدنا على المضي قدماً في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبناء الزخم فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة جداً، وهو يرد في الوثيقة CD/2140.

ولمواصلة اتباع منطق الإشارة إلى أعمال المؤتمر لعام 2018، اعتقد أن التقرير قد صيغ ليعرض وجهات نظر مختلفة، وهو بذلك ليس تقريراً يحاول تقديم توصيات متوافق عليها بهذه الصفة، بل إنه صورة تفاوضية لما كانت عليه الآراء المختلفة. وقد اعتمدت هذه الصورة التفاوضية لوجهات نظر مختلفة بتوافق الآراء، ولذلك اعتقد أن هذا التقرير وجيه وقيم. وهو يتضمن قائمة نهائية لبعض المسائل التي يمكن أن يواصل المؤتمر النظر فيها. ولا بد لي من الإشارة إلى أن فريق الخبراء الحكوميين قد تناول بالفعل جميع هذه المسائل بإسهاب وتفصيل، وهو بذلك قد حاول التصرف متابعةً لتقرير الهيئة الفرعية من خلال معالجة هذه العناصر.

ولن أدخل في تفاصيل كثيرة، ولكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة اتخذت قراراً بإدراج مناقشات بشأن إنفاذ أو تنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في برنامج عملها الذي يغطي ثلاث سنوات، وهو برنامج قائم. وحدثت كذلك تطورات ذات أهمية كبرى على مستوى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية المتعلقة باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وقد اعتمدت مجموعة من هذه المبادئ التوجيهية، وعددها 21 حسب اعتقادي. ولا يزال يتعين أن تعتمد الجمعية العامة. ولا تزال هناك مبادئ توجيهية يتعين على اللجنة أن تنظر فيها ولها بعض الصلة بالمناقشات المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتكتسي بعض تلك المبادئ التوجيهية المتبقية

التي لم تعتمد بعداً أمنياً، وقد تقع في الحيز الرمادي بين المناقشات بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتلك المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وكل هذا، في رأيي، دليل على المضي قدماً وتحقيق تقدم.

ولإعطائكم صورة عن المناقشات التي دارت في فريق الخبراء الحكوميين، سأمر على عجل ببعض المناقشات وطبيعتها، من دون الإشارة إلى مجموعات الخبراء أو المجموعات التي دافعت عن وجهة نظر أو أخرى. بيد أنني أجد من المهم الخوض في مضمونها خلال هذه الجلسة العامة لإبلاغ جميع أعضاء المؤتمر عنه. وبطبيعة الحال، هناك اختلافات في النهج العامة لمعالجة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وقد ظهر ذلك بوضوح شديد في جميع المناقشات. وهناك من يعتقد حقاً أن الوقت قد حان للتفاوض بشأن صك دولي ملزم قانوناً. وكان مشروع صك من هذا القبيل قد قُدم إلى المؤتمر في عام 2008 وقُدِّمت نسخة محدّثة منه في عام 2014، وهو مشروع المعاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي الذي تعرفونه جميعاً. ومن ثم، فإن هناك مشروعاً سابقاً، ولكنه لا يستند بالضرورة المناقشات بشأن ما يمكن أن يبدو عليه في الواقع صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. غير أن الكثيرين يشعرون بأن الوقت قد حان لبدء هذه المناقشة وهذه المفاوضات. وهناك من يعتقد أنه ينبغي لنا التركيز على تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة التي قد تساعد في تشكيل ما يشار إليه بالسلوك المسؤول في الفضاء. وهذا نهج أكثر تقدمية وأكثر حذراً في تناول هذه المسألة، وهو نهج يتناول بعض القواعد أو أفضل الممارسات التي يمكن مواصلة التوسع فيها لمحاولة بلورة السلوك في الفضاء ومن ثم تحسين ظروف استخدام الفضاء للأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح.

واتبعت بعض المساهمات منطق احتواء الأفعال الضارة في الفضاء، وهو مفهوم آخر استكشفه بعض الخبراء. ومن شأنه أن ينطوي على وصف الأفعال التي تعتبر ضارة باستكشاف الفضاء للأغراض السلمية ومعالجتها، ومن ثم إخضاع هذه الأفعال الضارة للاحتواء أو فرض قيود أو قواعد عليها. وقد يكون ذلك من خلال وضع مدونة لقواعد السلوك، على سبيل المثال. وثمة نهج آخر قد يذهب في واقع الأمر إلى ما هو أبعد من وضع صك دولي ملزم قانوناً كمشروع المعاهدة الذي شاهدناه، إذ من شأنها أن تكون اتفاقية شاملة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وستكون هذه الاتفاقية الشاملة شاملة للجميع، وربما يمكن اعتبار فكرة اتفاقية شاملة بشأن نزع السلاح النووي نظيراً لها، بحيث تشمل جميع الأشياء: الالتزامات، والقيود، وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، وآليات التحقق وما إلى ذلك. ويتعلق الأمر بنهج آخر إذن.

وأجريت مناقشات مطولة بشأن القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وكيفية تطبيقهما على الفضاء. وكانت الآراء أقل تقارباً بعض الشيء فيما يتعلق بالأخير. وظهرت اختلافات بشأن الكيفية التي يمكن بها تطبيق القانون الدولي الإنساني على الفضاء أو الكيفية التي يمكن أن تشير بها معاهدة دولية ملزمة قانوناً إلى تطبيق القانون الدولي الإنساني على الفضاء في سياق منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهناك عدة آراء مختلفة بشأن هذا الموضوع. وهو ليس موضوعاً بسيطاً، وبطبيعة الحال. إنه أمر معقد، فالبعض يرى أنه قد يكون من الأفضل تجنب هذه المسألة برمتها، فيما يرى البعض الآخر أنه يمكن معالجتها بطريقة أو بأخرى. ويعتقد البعض الآخر أن أمر تطبيق القانون الدولي الإنساني من الحقائق البسيطة أيّاً يكن المجال، سواء أكان المجال أرضاً أم بحراً أم جواً أم تعلق الأمر بالفضاء وما إليه. ونبغي ألا يكون هناك أي شك في هذا الصدد.

ويعترض البعض تحديداً على الالتزامات التي تتناول مسألة وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وهناك حجة قدمت في أماكن مختلفة مفادها أن معظم الأجسام الموضوعة في الفضاء الخارجي قد تكون ذات طابع مزدوج، مدني وعسكري، هجومي وغير هجومي، وأنه من الصعب جداً معرفة الطبيعة الحقيقية للأجسام الفضائية، مما يعني أنه سيكون من الصعب جداً رصد الالتزامات المتعلقة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي أو التحقق منها أو إنفاذها. وقد نوقشت هذه المسألة أيضاً. ويعتقد آخرون بإمكانية وجود حالات يمكن فيها التحقق بوضوح من طبيعة الأجسام الموجودة في الفضاء أو كشفها أو تصنيفها. ولذلك، لن تكون طبيعة الأجسام عائقاً.

وعرفت مسألة التعاريف أيضاً ردود متباينة، حول ما ينبغي تعريفه وما لا ينبغي له ذلك. ودارت مناقشات مطولة وأجريت محاولة لسرد العبارات التي قد يكون وجودها ضرورياً في صك. وهي عبارات قد تحتاج إلى تعريف واضحة إذا أراد الأعضاء وضع صك. ومن الأمثلة على ذلك عبارة "أسلحة في الفضاء". وقد نوقشت كل هذه الأمور شديدة الدقة. ويستخدم آخرون عبارة "أسلحة فضائية"، مغيرين ترتيب الكلمات. وتلك ليست بالأمر البسيطة بطبيعة الحال. ويعتمد الأمر على شكل المعاهدة، وأنواع الأحكام التي ستضمونها، والمفاوضات بشأن معاهدة بحد ذاتها. بل إن عبارة "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" قد نوقشت هي أيضاً. وما هو سباق التسلح في الفضاء الخارجي؟ وكيف يمكنك تعريفه أو تحديد ما إن كان يحدث؟ وهل هناك أي مؤشرات يمكن أن تقدم لنا مراجع أو معايير في هذا الصدد؟ وهذا أيضاً موضوع معقد.

وتلقينا إسهامات تقنية من الخبير الاستشاري في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، راجيسوري راجاغوبالان، وجرت مناقشات مفيدة بشأنها. ولربما شتت الأذهان قليلاً لأننا لم ننجح في إحراز تقدم كبير بشأن هذه المسألة، وقد لا يكون من الضروري الاتفاق على تعريف ما هو "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، وكيفية تعريفه، وما إن كان يحدث أم لا للشعور بالقلق إزاءه وفعل شيء حياله.

وقد اكتسب التحقق أهمية كبرى، إذ يرى البعض أنه لا قيمة لصك لا يمكن التحقق منه. وهناك أيضاً مسألة ما إذا كان يمكن أم لا التحقق من الأشياء الموجودة في الفضاء، والالتزامات المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وكيفية التحقق منها إذا كان ممكناً. فهل سيكون ذلك من خلال ترتيب تحقق متعدد الأطراف متفق عليه؟ أم عن طريق بروتوكول يمثل جزءاً لا يتجزأ من الصك؟ وهل ستكون هناك وسائل أخرى؟ وهل ستكون تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة مفيدة؟ ثم هناك مسألة تكامل الوسائل التقنية الوطنية للتحقق من الالتزامات المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونوقشت جميع هذه الجوانب، وتباينت وجهات النظر، وإن لم يبلغ ذلك بالضرورة إلى درجة إقصاء الواحدة منهما الأخرى. ويمكن أن تكون هناك آلية تحقق متعددة الأطراف تكملها الوسائل التقنية الوطنية وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. كما جرى النظر فيما إذا كانت مسألة التحقق هي العنصر الرئيسي لمعاهدة ما. وأعتقد أن الجميع يرى بأهميتها وضرورتها دون أن تكون بالضرورة العنصر الوحيد في صك بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فهناك عناصر أخرى مهمة.

وتناولت المناقشات نطاق القيود. وإذا ما كانت هناك حالات حظر أو إجراءات مقيدة في مثل هذا الصك، فما المدى الذي يمكن أن تبلغه؟ أينبغي أن تشمل وضع أسلحة وأسلحة مضادة للسواتل أم الهجمات أم أن تمتد لتشمل البحث في أي من العناصر المرتبطة بالأنشطة المحظورة أو الخاضعة للتقييد بموجب صك ما وتطويرها واختبارها وإنتاجها واقتناءها ونقلها وتخزينها؟

وجرت مناقشة بشأن النية، وبشأن ما إذا كان من الممكن تقييم النية التي تقف وراء سلوكيات معينة فيما يتعلق بالأجسام الموجودة في الفضاء أم لا. ويبدو أنه سيكون من الصعب فعل ذلك من خلال رصدها فقط. ويبقى التطرق لمسألة النية أو تجاوز ذلك أمراً معقداً. وأعتقد أن البعض يرى أنه من المهم توضيح كيفية ارتباط النية بسلوك الأجسام والبلدان التي تتحكم في هذه الأخيرة، وما إذا كان هذا السلوك مسؤولاً. وجرت مناقشة بشأن ما إذا كانت التكنولوجيا المتاحة اليوم لرصد معرفة أحوال الفضاء، كما يطلق على الأمر، كافية للتحقق من الامتثال للالتزامات الواردة في معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وما إذا كان يمكن استخدامها كأداة لمعالجة النية وراء أفعال الأجسام الموجودة في الفضاء. ولم تكن المناقشة قاطعة جداً. فالتكنولوجيا موجودة، وأعتقد أنه اتفق على أن هناك مجالاً يتيح زيادة التعاون بين جميع الأمم. ويمكن أن تسهم جميع الأمم في تعزيز التعاون فيما يتعلق بمعرفة أحوال الفضاء وأن تستفيد من ذلك، ولكن قد لا تكون التكنولوجيا الحالية دقيقة بما يكفي بالضرورة لتقديم أداة مضمونة فيما يتعلق بالسلوك في الفضاء والقصد وراء تحركات معينة للأجسام في الفضاء.

وجرت مناقشة بشأن ما إذا كان ينبغي لأي صك أن يشير إلى مجلس الأمن بصفته ملاذاً أخيراً للمنازعات التي تنشأ فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة في الفضاء بموجب صك بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ويستعصي حلها ودياً من خلال الآليات التي نص عليها هذا الصك أو لم ينص عليها. وتتعلق المناقشة، التي أعرب فيها عن آراء متباينة، بما إذا كان مجلس الأمن المكان المناسب لحل تلك المنازعات. ورأى البعض أنه لن يكون كذلك.

وجرى كذلك التطرق لمسألة الحطام. وتتطلب بعض المسائل هنا إجراء مناقشة فيما يتعلق بالاستدامة الطويلة الأجل وإمكانية عدم احتواء سباق تسلح ما في الفضاء. وفي حال حدوث أي عمل هجومي في الفضاء، فمن الأرجح أن ينتج عنه وجود حطام فضائي مداري إضافي طويل الأجل، وهو ما من شأنه أن يؤثر على استدامة الفضاء في الأجل الطويل. وهو في الواقع قد يجعل من غير الممكن استخدام مدارات معينة. ويمكن أن يؤثر على حق جميع البلدان في الوصول إلى الفضاء واستكشافه على قدم المساواة. وأحرزت المناقشات تقدماً، ولكن لم يحصل توافق في الآراء حول ضرورة أن يتطرق صك بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لمسألة الحطام. ويعتقد بعض الخبراء أنه ينبغي مناقشة المسألة في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وفي أماكن أخرى لأنها ليست مصدراً مباشراً للقلق فيما يتعلق بحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولكن، لم نتوصل إلى نتيجة واضحة بخصوص هذا الأمر.

وهناك أيضاً مسألة النطاق. وكان من المثير للاهتمام أن أُجريت مناقشة حول طبيعة الهجمات المحتملة ذات الصلة بهذه المناقشة، وجرت محاولة لتصنيفها وفقاً لأثرها، بدءاً من تشويش الإشارات مؤقتاً أو على نحو دائم، على سبيل المثال. ويمكن أيضاً حجب الرؤية عن السواتل بصورة مؤقتة أو دائمة، والتسبب لها في ضرر قابل للإصلاح أو لا رجعة فيه، بطريقة تخلف حطاماً أو لا تخلفه. وكما ترون، فإن الأثر يتزايد. ويتمثل المفهوم في محاولة وضع هذه الاحتمالات في مقياس يتراوح من أقلها إلى أكثرها تأثيراً. وبطبيعة الحال، يوجد في أعلى سلم المقياس إسقاط ساتل باستخدام صاروخ أو مهاجمته بشيء مماثل، من قبيل سلاح ليزر أرضي، أو جعل ساتل يهاجم ساتل آخر بكل بساطة. وما يثير الاهتمام هنا هو أن الخبراء رأوا عموماً أنه ينبغي أن تكون الالتزامات متناسبة مع أثر الهجمات وقدرتها على توليد عواقب أو إثارة ردود الفعل، ومن هنا ظهرت فكرة التناسب، ويبدو أنها مفيدة. وينبغي أن تكون طبيعة الهجمات وأثرها متناسبين مع الالتزامات، حيث تنتج عن الهجمات

الأصغر ذات الأهمية الأقل التزامات أخف من حيث الإنفاذ، ومن ثم فإن التحقق الذي سيترتب عن ذلك سيكون بدوره أقل إرهافاً. وهذه هي فكرة التناسب التي نوقشت ويبدو أنها فكرة مثيرة للاهتمام.

ونوقشت جوانب أخرى في أماكن خارج فريق الخبراء الحكوميين، مثل ما إذا كانت عمليات الالتقاء والقرب ستتطلب وجود أنظمة، وما هي المناطق المحظورة وما إذا كان ينبغي وضعها، وما هي المسافة التي ينبغي الاحتفاظ بها، وما إذا كانت هذه الأمور مناسبة لصك منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وربما لا ينبغي مناقشة هذه الأمور في ذلك السياق، وإنما في أماكن أخرى، لأنها قد لا تكون ذات صلة مباشرة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وبطبيعة الحال، نوقشت مسألة ما إذا كان بإمكان القانون الدولي معالجة جميع الشواغل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأعلم أن هذا الأمر قد نوقش هنا في المؤتمر نفسه، وربما سيعتقد من يرون أن القانون الدولي كافٍ أن وضع الصك مسألة غير ضرورية. وفي المقابل، فإن النتيجة المنطقية للاعتقاد بأنه غير كاف هي أن وضع الصك أمر ضروري. وهناك درجات بين هذين الموقفين.

وقد ناقشنا ضوابط التصدير وما إذا كان ينبغي أن تكون عنصراً من عناصر الصك. ويرى بعض الخبراء أن ضوابط التصدير قد تكون مفيدة، فيما يعتقد آخرون أنها قد تعيق المصالح المشروعة للبلدان فيما يتعلق باستكشاف الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وينبغي أن تتاح للجميع إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والسلع والخدمات ذات الصلة، ولذلك هناك شواغل هنا بأنه لا ينبغي لضوابط التصدير أن تصبح حواجز أمام الوصول المشروع إلى العناصر اللازمة لكي تستفيد جميع البلدان من استكشاف الفضاء.

وأجريت مناقشات بشأن المادتين 51 و(4)2 من ميثاق الأمم المتحدة. وتتعلق المادة 51 بالحق الفردي والجماعي في الدفاع عن النفس، فيما تنطرق المادة (4)2 إلى مسألة استخدام القوة. وتناقش هاتان المادتان عموماً في هذا السياق، وقد جرت مناقشات مطولة بذلك الشأن. وفي الواقع، كان بعض الخبراء متخصصين في القانون الدولي وقدموا مدخلات وتعليقات مفيدة جداً، وإن لم تكن قاطعة بالضرورة. وهنا، تبرز معضلة بخصوص ما إذا كان الاعتراف بالحق في الدفاع عن النفس يعني قبول فكرة شن هجوم في الفضاء الخارجي، ومن ثم الحياد عن فكرة أنه ينبغي حصر استعمال الفضاء في الأغراض السلمية. وهي معضلة مشابهة لتلك التي تنطبق على القانون الدولي الإنساني. ولكنني أعتقد أن المناقشات، وإن لم تكن قاطعة بالضرورة، فإنها كانت مفيدة وأوضحت الكثير من الأمور.

ورأى البعض أن من المهم إدراك فكرة أن الفضاء أصبح موضع نزاع واكتظاظ متزايدين. ويرى خبراء آخرون أن هذه الفكرة ليست إيجابية بالضرورة، لأن فكرة الاكتظاظ تشير على ما يبدو إلى أنه ربما كانت للمنضمين ن الجدد إلى مجال استكشاف الفضاء - أولئك الذين يأتون في وقت متأخر - فرصة أقل لاستكشاف الفضاء في الأغراض السلمية ممن سبقوهم إليه. ومن ثم، فإن فكرة اكتظاظ الفضاء قد تؤثر على فكرة أن لجميع الدول حقوقاً متساوية في استكشاف الفضاء في الأغراض السلمية.

ومن الواضح وجود أفكار تحقق بشأنها تقارب في الآراء، ومن أهمها أن أي عمل يضطلع به ينبغي أن ينجز في احترام للسياسات الثلاثية الممكنة لاستخدام القوة: فضاء، فضاء أرض، وأرض فضاء. وقد كان الاتفاق على ذلك واضحاً، حسب رأيي. وأياً كان المسار الذي نختاره في المستقبل - سواء أتمثل ذلك في وضع المزيد من تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، أم المزيد من الممارسات الفضلى أم مدونات قواعد السلوك، أم وضع صكوك أو معاهدة شاملة - فإنه ينبغي تغطية هذه السيناريوهات الثلاثة عند مناقشة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وثمة نقطة أخرى حققت تقارباً واضحاً في الآراء، وهي أنه ينبغي للمؤتمر أن يكون المكان الذي يجري فيه المزيد من المناقشات والمفاوضات بشأن أي صك أو أي متابعة للفريق قد نتفق عليها. وهذا، بطبيعة الحال، يعزز فكرة أنه ينبغي لنا أن نعقد مناقشات أكثر تعمقاً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وأنه ينبغي لنا أن نواصل السعي نحو إحراز تقدم في المؤتمر بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولدينا الآن عناصر أكثر مما كان لدينا من قبل، على الرغم من أن مشروع التقرير الذي يتضمن توصيات الفريق بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لم يُعتمد في نهاية المطاف. وقد اعتمدنا تقريراً إيجابياً أرفقنا به بيان الرئيس المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 2019.

ولا يمكنني القول إن الأمر كان مضيعة للوقت. فقد كان الفريق مفيداً للغاية وأوضح العديد من الشواغل والمواقف. وخلال الأسابيع الأربعة من المناقشة، تمكنا من التوصل إلى لغة متفق عليها بالنسبة لجميع المسائل تقريباً، وهو ما يثبت أنه من الممكن، على الأقل من وجهة نظر الصياغة الدبلوماسية، تجسير الخلافات من خلال اختيار الكلمات. وهذا ليس مستحيلاً، لأننا تمكنا من القيام بذلك في جميع المسائل، وإن كان ذلك بتقارب أكبر بشأن بعض المسائل منه غيرها. وإن عدم تمكن الخبراء من اتخاذ الخطوة النهائية المتمثلة في اعتماد مشروع ذلك التقرير بالذات لا يقلل من قيمة ما حققناه خلال المناقشات والمحاورة. وقد عاد جميع الخبراء إلى عواصمهم بمشروع التقرير، وأعتقد أنهم يعرفون أنه مشروع قيّم، لأنه وُضع على محك بناء توافق الآراء وتمكن من تخطي العديد من العقبات. ولذلك فهو أساس مفيد.

وأخيراً، لا بد لي من أن أذكر أنه على الرغم من أنني، بصفتي رئيساً للفريق، لم أتمكن من التأثير على مجرى الأحداث، فإن مجموعة من البلدان عرضت، في إطار هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ورقة عمل تتضمن المشروع الذي لم يحقق توافقاً في الآراء. وعندئذ، أصبح هذا المشروع متاحاً للعموم. وهو مرفق بورقة عمل قدمتها نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية إلى هيئة نزع السلاح وصدرت تحت الرمز A/CN.10/2019/WP.1. وليس بعد هذه الشفافية شفافية - فيما يتعلق بالقدر الذي نجحنا في تحقيقه - ولكنه بالطبع ليس نتيجة متفقاً عليها للفريق.

وهناك عناصر جوهرية متاحة الآن، أكثر من ذي قبل، مستمدة من تقرير الهيئة الفرعية 3، ومن المناقشة التي أجراها الفريق، ومن هيئة نزع السلاح، ومن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وهناك مجموعة من العناصر الإضافية والحديثة التي من شأنها أن تمكن أي دولة عضو في المؤتمر من محاولة تحسين المقترحات لتعزيز مناقشاتنا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، سواء من خلال وضع مدونة قواعد سلوك أم تدابير إضافية لكفالة الشفافية وبناء الثقة، أم من خلال وضع صك دولي ملزم قانوناً أو شيء آخر.

وهذا هو رأيي في هذه المسألة. وأعتقد أن المؤتمر أصبح في وضع أقوى ليكون مكاناً لذلك، وهناك كل هذه العناصر الإضافية التي بين أيدينا جميعاً للعمل بها.

وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير دي أغيار باتريوتا على عرضه الثري بالمعلومات. وأعطي الكلمة الآن للسيد دانيال بوراس، ممثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. السيد بوراس، لكم الكلمة.

السيد بوراس (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً لكم، سيدي. في البداية، أود أن أشكركم على دعوة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح للمشاركة في جلسة اليوم. وبما أنني أعمل عادة باللغة الإنكليزية، أستأذنكم في الإدلاء ببياني بها. (تكلم بالإنكليزية)

أود أن أقول، في البداية، إنه خلال العام ونصف العام الماضيين، كان من دواعي سروري البالغ أن أشهد مشاركة نسائية متزايدة في المناقشات المتعلقة بأمن الفضاء وغيرها من مناقشات نزع السلاح، وآمل أن نرى المزيد من هذه المشاركة في جميع حلقات النقاش التي نجرها.

وقد كان من دواعي سروري أن ألقى كلمة العام الماضي خلال اجتماع الهيئة الفرعية 3، إلا أن الكثير قد حدث منذ ذلك الحين. لقد ناقش السفير دي أغيار باتريوتا عمل فريق الخبراء الحكوميين، ولكني أود أن أتناول العمل الذي اضطلع به الفريق العامل الثاني التابع لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة.

وكما يذكر البعض منكم، أصدر فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في عام 2013 تقريراً يوصي باتخاذ عدد من التدابير الكفيلة بتعزيز الأمن والاستقرار في الفضاء الخارجي. ومن المؤسف أنه لم يُنجز سوى القليل على الصعيد الوطني لتنفيذ هذه التوصيات. ونتيجة لذلك، اجتمع أعضاء هيئة نزع السلاح في عام 2017 بصورة غير رسمية وقرروا تناول الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنفذ بفعالية تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة خلال برنامج عمل الهيئة الذي يمتد لثلاث سنوات (2018-2020). وكان الغرض من ذلك تقديم توصيات إلى الجمعية العامة، حتى تتمكن الدول من تنفيذها في أنظمتها الوطنية.

واجتمعت الهيئة في عام 2018 ولكنها أجرت مناقشات موضوعية قليلة. وللمساعدة في حفز هذه المناقشات، طُلب إلى المعهد في عام 2019 أن يقدم تقريراً مرحلياً وسلسلة من الإحاطات لأعضاء الهيئة، مما زود أوساط نزع السلاح في نيويورك بمادة للتفكير. وقد مولت حكومة أستراليا هذا العمل جزئياً. وأصدر المعهد تقريره المرحلي الخاص إلى هيئة نزع السلاح في وقت سابق من هذا العام، وهو متاح على الموقع الشبكي للمعهد، وعقد إحاطات إعلامية في 30 كانون الثاني/يناير و10-12 نيسان/أبريل في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد دعونا عدداً من الخبراء العالميين لتقديم عروض خلال هذه الإحاطات الإعلامية، ويسترشد البيان الذي أدلى به اليوم بتلك العروض، كما أنها متاحة على موقعنا الشبكي.

وركزت موجزات المعهد على "المخاطر المشتركة"، وبالتحديد، بعض التحديات الأمنية التي تنطبق على جميع الجهات الفاعلة في مجال الفضاء، وليس فقط على الجهات العسكرية الرئيسية. ويمكن تلخيص هذه التحديات فيما يلي:

- تكنولوجيا الفضاء ذات الاستخدام المزدوج ومتعددة الاستخدامات
- بعض أنواع تكنولوجيا الفضاء مدمرة
- قلى المعلومات بشأن السياسات المتعلقة ببعض الأنشطة الفضائية

وتتطوي جميع هذه التحديات الثلاثة على احتمال زعزعة استقرار البيئة الأمنية الفضائية، ولجميع الجهات الفاعلة في مجال الفضاء مصلحة في معرفة كيفية مواجهة هذه التحديات.

أولاً، من المهم التذكير بأن معظم تكنولوجيا الفضاء ذات استخدام مزدوج ومتعددة الاستخدامات على حد سواء. وهو ما يعني أنه يمكن استخدام الجسم الفضائي نفسه في أغراض مدنية وعسكرية، وكذلك في مجموعة متنوعة من الاستخدامات. وأفضل مثال على ذلك هو المركبات المشتركة المدار. وهي مركبات فضائية صغيرة قابلة للتوجيه وقادرة على القيام بعمليات معقدة في المدار، ولا سيما على مقربة شديدة من السواتل الأخرى. ويمكن استخدام هذه المركبات المشتركة المدار لإصلاح السواتل وتزويدها بالوقود، بل وإزالة غير المستخدم منها من المدار. بل إنه يمكن استخدامها استخداماً نشطاً لإزالة الحطام الفضائي الخطير من المدار، كما أثبتت مؤخراً جامعة سري (University of Surrey) بـ "حربتها الفضائية"، المسماة "إزالة الحطام" (RemoveDEBRIS). ويمكن أن تكون هذه التكنولوجيا مفيدة للمدنيين والعسكريين على حد سواء، وتشارك كلتا فئتي الجهات الفاعلة بنشاط في تطوير التكنولوجيا.

بيد أن التحدي يتمثل في إمكانية أن تستخدم جهات فاعلة عسكرية أو مدنية التكنولوجيا لأغراض عدائية أو عدوانية. وفي حال قامت شركة خاصة من بلد ما بإطلاق مركبة مشتركة المدار تحمل حربة فضائية، فقد يتساءل منافسو هذا البلد عما إذا لم يكن الغرض من تلك المركبة هو التسبب في ضرر ما. ولسوء الحظ، ونظراً لمحدوديتنا في تعقب الأجسام الفضائية ورصدها، فمن الصعب تأكيد الطبيعة الحقيقية لبعثة فضائية ما. وكما يتذكر الكثير منكم، اتهمت الولايات المتحدة روسيا العام الماضي بتطوير مركبات معادية في المدار داخل هذه القاعة، ودحضت روسيا هذا الادعاء. ومع ذلك، وفي غياب معلومات إضافية، يستحيل معرفة أي الروايتين أصح. وفي ظل وجود التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، يمكن أن يكون كلاهما على حق.

ومن بين الخيارات المتاحة لمعالجة هذا التحدي، وفقاً لما أوصى به فريق الخبراء الحكوميين في تقريره لعام 2013، هو الإخطار بإجراء عمليات في المدار. فعلى سبيل المثال، يمكن لمالك مركبة مشتركة المدار أن يُخطر الجهات الفاعلة الأخرى القريبة من حقل عملياته، حتى وإن لم يكن مقررراً التقاؤها.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يُطلب من المركبة أن تحافظ على مسافة مأمونة بينها وبين الأجسام الفضائية الأخرى، ما لم يكن لديها إذن صريح بالاقتراب من تلك الأجسام. وبجعل ما سبق قواعد أساسية للسلوك، قد تكون الدول أكثر قدرة على تفسير طبيعة العمليات التي تجري على مقربة شديدة منها، وألا تشعر بالجزع دون داع إزاء ما كان يمكن أن يعتبر نشاطاً سلمياً لولا ذلك.

ويتعلق التحدي الثاني الذي يتقاسمه الجميع بالطبيعة التدميرية لبعض القدرات المعادية للفضاء. وكما رأينا في التجارب الأخيرة المضادة للسواتل، فإن تدمير الأجسام الفضائية سيخلف الحطام الفضائي. وسيواصل هذا الحطام الفضائي الدوران وقد تكون له عواقب كارثية إذا ما اصطدم بأجسام أخرى. وللأسف، فإن التكنولوجيا التي تمتلكها حالياً لا تسمح لنا بالتنبؤ بدقة بالطريقة التي سيطير بها الحطام، ولذلك، فمن المستحيل حتى الآن إجراء اختبار ما بطريقة تجعله لا يعرض أطراف ثالثة لأي خطر. وحتى في حال تحطيم جسم على ارتفاع لا يتجاوز 300 كيلومتر، فقد ينتج عن ذلك حطام فضائي يصل إلى ارتفاع قد يتجاوز 1 000 كيلومتر. وفي عام 2008، عندما دمرت الولايات المتحدة ساتلاً على ارتفاع لا يتجاوز 250 كيلومتراً، استغرقت مغادرة آخر أجزاء الحطام القابلة للتعقب للمدار 18 شهراً. ومن غير المرجح ألا يُغادر الحطام الناتج عن التجربة المضادة للسواتل التي أجرتها الصين في عام 2007، التي نفذت على ارتفاع 900 كيلومتر، المدار لعقود أو حتى مئات السنين.

وأكدت تجربة الهند المضادة للسواتل أن الدول اليوم تعتبر القدرات المضادة للفضاء، بما في ذلك المدمرة منها، مكوناً رئيسياً من مكونات الجيش الحديث. ومن المرجح أن تسعى دول أخرى إلى

تطوير هذه القدرات بدورها، وهو الأمر الذي سيتطلب إجراء المزيد من الاختبارات والتجارب. ويمكن أن يكون للاختبارات والتجارب الواسعة النطاق للقذائف المدمرة، أو حتى المركبات المشتركة المدارات التي يمكنها تدمير الأجسام، تأثير مدمر على الاستقرار في الفضاء. ومن شأن ذلك أن يؤثر على جميع الجهات الفاعلة، وليس فقط على المنافسين العسكريين. وستتبع تكلفة الوصول المنخفضة التي نعمنا بها من جديد، حيث سيتعين على الجهات الفاعلة الفضائية الآن تحمل تكلفة حماية أجسامها الفضائية من الحطام كذلك. ومن شأن ذلك أن يثبط الجهات الفاعلة الفضائية الجديدة إلى حد كبير، ولا سيما تلك التي لا تزال في طور تطوير قدرات فضائية ناشئة.

ومن الخيارات الممكنة لمعالجة هذه المسألة بسرعة اعتماد مبادئ توجيهية للاختبارات المضادة للسواتل. وتنبثق هذه الفكرة أيضاً عن توصية وردت في تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2013 بشأن التدمير المتعمد للأجسام الفضائية.

وتضمنت هذه التوصية بالأساس ثلاثة مبادئ هي:

- لا حطام: لا ينبغي أن تخلف الاختبارات حطاماً
- حطام قليل: إذا كان من المستحيل تجنب أن يخلف الاختبار حطاماً، فينبغي أن يكون هذا الأخير بقدر منخفض بما فيه الكفاية لئلا يبقى لأمد طويل
- الإخطار: ينبغي على الدول أن تحذر الآخرين قبل إجراء اختبارات مماثلة

ويمكن القول، بطريقة ما، إن هذه المبادئ مقبولة ضمناً كمعيار دولي. وبالمقارنة مع التجربة التي أجرتها الصين، سيسقط حطام بعثة شاكتي الهندية في فترة زمنية قصيرة. ومن شأن رد المجتمع الدولي الصامت نسبياً (خارج أوساط نزع السلاح والفضاء) أن يشير إلى أن تدمير جسم على ارتفاع يقارب 300 كيلومتر تقريباً مقبول في الحد الأدنى. وفي حال لم يكن ذلك مقبولاً، يمكن أن يتخذ المجتمع الدولي الخطوة الإضافية المتمثلة في وضع حد صريح للاختبار والتجارب من خلال وضع مبادئ توجيهية للاختبارات المضادة للسواتل. وعلى الرغم من أن هذا النهج ليس بحل مثالي، فإنه يمكن على الأقل من تخفيف التأثير الضار المحتمل للحطام الفضائي على بيئتنا ذات المدارات المنخفضة.

وأما التحدي الأخير الذي أود تناوله فهو غياب معلومات عن السياسات المتعلقة بالأجسام الفضائية. ولا تمتلك معظم البلدان اليوم عقائد أو سياسات فضائية. وهو ما يعني أن العديد من أنشطتها تفتقر إلى سياق، ولا سيما فيما يخص المنافسين. وفي هذه البيئة، حيث يمكن اعتبار أي جسم "سلاحاً"، يمكن أن يبدو أي نشاط غريباً أو حتى تهديداً حسب منظور من يرى. وكما ذكر أعلاه، قد ترى إحدى الدول في جسم ما مركبة لإزالة الحطام، بينما ترى فيه دولة أخرى سلاحاً. وفي غياب معلومات أخرى، وفي ظل بيئة تنعدم فيها الثقة، قد يزيد أي نشاط تقدم عليه جهة فاعلة ما من حدة التوترات في الفضاء، حتى وإن كانت أنشطته سلمية.

ولمواجهة ذلك، يتضمن تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2013 أيضاً توصيات بشأن وضع السياسات الفضائية وتقاسمها. ويمكن أن تقطع سياسة فضائية ما شوطاً طويلاً في إعطاء الآخرين السياق عندما يلاحظون أنشطة فضائية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت دولة ما تنهج سياسة طويلة الأمد بشأن إزالة الحطام وكانت منفتحة بشأن أنواع تكنولوجيا إزالة الحطام التي تطورها، فإن احتمال أن ترى الدول الأخرى في تطوير حرية فضائية تهديداً يصبح أقل. بيد أنه في حال لم تكن هناك سوى معلومات قليلة عن الجسم أو الأغراض المقصودة منه أو في حال انعدامها، قد يثير الجسم ريبة الجهات الفاعلة الموجودة على مقربة منه عند قيامه بعمليات ومناورات جديدة. وفي غياب سياسة، لا توجد

أي مرجعية تستند إليها الدول في تقييماتها الأمنية. ويمكن للدول، من خلال الإعلان عن سياساتها الفضائية وتقاسمها، أن تقدم شفرة تساعد الآخرين على فهم الأنشطة التي كانت ستعتبر تهديداً من دون ذلك.

وهذه التوصيات مقترحات صغيرة ومتواضعة يمكن أن تستخدم للتصدي لبعض التحديات القائمة حالياً أمام الأنشطة الفضائية داخل هيئة نزع السلاح. ومع ذلك، فهي لا تهدف بأي حال من الأحوال إلى حل جميع التحديات الأمنية الفضائية دفعة واحدة. وكما لوحظ في المؤتمر الأخير لأمن الفضاء الذي نظمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، فإن هناك تحديات تواجه أمن الفضاء، مع طائفة واسعة من التكنولوجيات المختلفة جداً. وقد ثبت أن محاولة تغطيتها جميعاً في صك شامل واحد أمر غير عملي، ونتائجه ضئيلة. ومع ذلك، فمن خلال التركيز على مجالات محدودة يوجد قدر من التقارب بين الدول بشأنها، قد يكون من الممكن التعامل مع تهديدات وتحديات محددة، ووضع مجموعة من القواعد والمعايير التي تعزز إطار إدارة الفضاء القائمة شيئاً فشيئاً. والاقتراحات الثلاثة التي أشرت إليها هنا يمكن أن تكون أموراً في متناولها نحتاج إليها لإحراز تقدم بشأن أمن الفضاء. ولكم جزيل الشكر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السيد بوراس، على هذا العرض الغني بالمعلومات. وسأعلق الجلسة الآن لبضع دقائق، لدواعي فنية.

عُلِّقَت الجلسة الساعة 11/50 واستؤنفت الساعة 13/00.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً لجميع المشاركين في حلقة النقاش هذا الصباح، السيد بيلوسوف من الاتحاد الروسي، والسفير دي أغيار باتريوتا، والسيد دانيال بوراس، على عروضهم المهمة للغاية، التي ساعدت من دون شك في توسيع نطاق معرفتنا بوضع عملية النقاش بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإنني ممتن بصورة خاصة للسفير دي أغيار باتريوتا على العمل الممتاز الذي يقوم به بصفته منسقاً للفريق العامل.

وفي الدقائق القليلة المتبقية، سأنتقل فوراً إلى الجلسة الرسمية وأعطي الكلمة للوفد الوحيد الذي سيأخذ الكلمة، وهو وفد الهند. وسنستأنف مداواتنا الرسمية الساعة 15/00. صاحب السعادة، لكم الكلمة.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. بعد أن عملت في الأمم المتحدة لفترة طويلة، بما في ذلك في الأمانة العامة، أدرك قدر الاحترام الذي ندين به للمترجمين الشفويين. وإنني أحترم وقتهم، ولذلك وبعد إذنهم، أود أن أدلي ببيان.

سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على تنظيم المناقشة المواضيعية لهذا اليوم بشأن الموضوع الهام المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو مسألة أساسية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للعروض الممتازة التي قدمها المشاركون الموقرون في حلقة النقاش. وأشكرهم جميعاً. وتؤيد الهند البيان الذي أدلت به مجموعة الـ 21 بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في وقت سابق من هذا اليوم.

وبما أنه أُشِيرَ إلى الاختبار المضاد للسوائل الذي أجرته الهند مؤخراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لوضع الأمور في نصابها. لقد كان الاختبار المضاد للسوائل الذي أجرته الهند في 27 آذار/مارس 2019 اختباراً لقدرة الهند التكنولوجية على الدفاع عن مصالحها الواسعة النطاق في الفضاء الخارجي. وكان الاختبار ذا طابع دفاعي بحت ولم يكن يستهدف أي بلد. والهند، بوصفها دولة كبرى تتراد الفضاء، خطت خطوات كبيرة في تطوير مجموعة من تكنولوجيات الفضاء الخارجي التي تعود بالفائدة على البلدان الأخرى أيضاً، ولا سيما البلدان النامية الأخرى الزميلة. وتمتلك الهند أصولاً فضائية كبيرة تمثل

ركناً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وكذلك في أمنه. ولذلك، من المهم لنا أن نتخذ تدابير لحماية أصولنا.

وتبقى الهند في موقف المعارض من تسليح الفضاء الخارجي، وهي لم ولن تلجأ إلى سباق تسلح في هذا الفضاء. وما فتئت الهند تدعو باستمرار إلى الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه تراثاً مشتركاً للبشرية. وما زلنا ملتزمين بالحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه حدوداً آخذة في الاتساع باستمرار للمساعي التعاونية لجميع الدول التي تتراد الفضاء. وفيما يتعلق بالشواغل ذات الصلة بالحطام الفضائي الناتج عن هذا الاختبار، تجدر الإشارة إلى أن الهند، وإدراكاً منها لهذه الشواغل والأخطار التي يطرحها الحطام الفضائي، قد أجرت الاختبار بطريقة تقلل من حدوث الحطام الفضائي ومدة وجوده إلى أدنى حد. وبعد إجراء عمليات محاكاة واسعة النطاق، أُجري الاختبار عمداً في مدار منخفض، على ارتفاع 280 كيلومتراً، لضمان أن يكون هناك حد أدنى من الحطام الفضائي وألا يعرض هذا الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي لأي خطر. وأما فيما يتعلق بدراسات المحاكاة، فإن أي حطام كان سيُنتج كان من المتوقع أن يتحلل ويسقط مرة أخرى على الأرض في غضون أسابيع. ووفقاً لتقديرنا، فإن معظم الحطام قد تحلل، ومهما كانت القطع المتبقية فإنها ستتحلل في فترة قصيرة من الزمن.

سيدي الرئيس، إن الهند لا تزال تدعم النظر الموضوعي في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ضمن الإطار المتعدد الأطراف للأمم المتحدة. وما زلنا ملتزمين بإجراء مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح، حيث كان ذلك ضمن جدول الأعمال منذ عام 1982. وما فتئت الهند تشارك بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي اختتم دورته في آذار/مارس 2019 تحت القيادة القديرة للسفير دي أغيار باتريوتا. كما شاركنا في المداولات بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة التي عقدت مؤخراً في اجتماع غير رسمي لهيئة نزع السلاح الشهر الماضي. وفي الدورة الثالثة والسبعين للجنة الأولى في العام الماضي، صوتت الهند لصالح جميع القرارات المقدمة في إطار مجموعة الفضاء الخارجي، بما في ذلك القرارات المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التي شاركنا أيضاً في تقديمها، بشأن اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وكذلك بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

ولا تزال الهند ملتزمة بالاضطلاع بدور قيادي وبناء، رفقة شركائنا في المداولات والمفاوضات المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك التدابير الملزمة قانوناً، وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة والمبادئ التوجيهية للاستدامة على المدى الطويل.

ومرة أخرى، سيدي الرئيس، أشكرك وأشكر مترجمينا الشفويين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير الهند. لقد نفذت مدة الجلسة، ولا تزال دراستنا لمشروع برنامج العمل الذي عُيِّن بالأمس معلقة. ولذلك، فنحن نأمل في عقد اجتماع بعد ظهر اليوم على الساعة 15/00. وأود أن أختتم كلمتي بتهنئة المشاركين في حلقة النقاش وجميع الوفود تهنئة حارة على مداخلاتهم. واعتقد أن مناقشتنا اليوم كانت مثمرة للغاية ومفيدة لنا جميعاً. وأعلن اختتام الجلسة وأدعوكم جميعاً إلى الاجتماع مرة أخرى على الساعة 15/00.

رُفعت الجلسة الساعة 13/10.